فعالية المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير الاستثمار السياحي المحلي في الجزائر

The effectiveness of entrepreneurship in establishing small enterprises and developing local tourism investment in Algeria

إعداد

د. محمد مداحي
Dr. Mohamed Madahi
د. محمد هاني
Dr. Mohamed Hani
جامعة أكلي محند اولحاج- البويرة- (الجزائر)

Doi: 10.21608/kjao.2022.221841

استلام البحث : ١٦ / ٢ /٢٠٢٢ **قبول النشر: ٢٤ / ٢ / ٢٠٢٢**

مداحي ، محمد و هاني ، محمد (٢٠٢٢). فعالية المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير الاستثمار السياحي المحلي في الجزائر ، ***المجلة العربية لعلوم السياحة والضيافة والآثار***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مج ٣، ع ٤، ص ص ٩٣- ١٢٤.

فعالية المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير الاستثمار السياحي المحلي في الجزائر

المستخلص:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على القطاع السياحي الذي أصبح يعد من أهم القطاعات الاقتصادية، إذ يساهم وبشكل بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الإيرادات التي تدرها الاستثمارات السياحية المتنوعة، هذه الأخيرة التي تنشئها العديد من المؤسسات الاقتصادية ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الجزائر توجد هذه المؤسسات ضمن البرامج والسياسات التنموية التي يعول عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يحققها تكامل بين مختلف القطاعات ومنها السياحة التي تحظى بعوامل جذب مميزة تتطلب استثمارا فعالا من قبل هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة.

Abstract:

We aim from this paper to lighten the tourism sector which becomes one of the important economic sectors; it contributes mainly in the economic development through the touristic investments incomes, that last organize by several economic entreprises either the SMES. In Algeria, these SMES exist in the development programs and policies that repose on to achieve economic and social development, by integrating different sectors either the tourism which favored by special attractive factors that need to be invested.

Keywords: SMEs**,** tourism

تمهيد :

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم النتائج الاقتصادية التي أفرزتها التحولات الاقتصادية الدولية، والتي خلفت نوعا جديدا من المؤسسات ذات فعالية ومرونة عالية وقدرة على التكيف مع مختلف المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ أضحت الأساس الذي تبنى عليه وتوضع من خلاله السياسات التنموية التي تسعى إلى خلق نوع من التحكم والتكامل بين القطاعات الاقتصادية المتعددة، ومن هذه القطاعات السياحة؛ والتي باتت تحتل مكانة هامة في الاقتصاديات، كونها القطاع الاقتصادي الذي يستمر في تحقيق عوائد اقتصادية معتبرة في مختلف دول العالم وخصوصا تلك التي تولي اهتماما كبيرا بتنشيطه واستغلاله الاستغلال الأمثل.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تتمتع بمقومات جذب مميزة تتيح لها إيجاد بديل اقتصادي هام، يتطلب الكثير من الاهتمام والرعاية ويتجلى ذلك في الجانب الاستثماري الذي يمكن أن تخوض فيه الكثير من المؤسسات الاقتصادية ومن جملتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التي نأمل معالجتها من خلال هذه الدراسة في السؤال التالي: **ما مدى مساهمة المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير الاستثمار السياحي المحلي في الجزائر؟**

إن الإجابة عن هذا السؤال تستدعي تقسيمه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ما هي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية ؟
- ما هو واقع القطاع السياحي في الجزائر؟
- ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة قيمتها من الأهمية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد السواء كونها أصبحت قاطرة الاقتصاد، نظرا للمزايا العديدة التي تقدمها للمجتمع وأفراده، كقدرتها على ولوج مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي؛ هذا الأخير الذي يعد مجالا خصبا لهذه المؤسسات التي تشكل عاملا مهما لتطوير العائدات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات من جهة، وتشغيل اليد العاملة من جهة أخرى

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تسليط الضوء على أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن بقية أشكال المؤسسة الاقتصادية؛
- توضيح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؛
- التذكير بأهم المقومات السياحية التي تتميز بها الجزائر وتجعلها قبلة سياحية مميزة؛
- محاولة إلقاء الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تفعيل القطاع السياحي الجزائري وتنشيطه.

منهجية الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب هذه الدراسة، الإجابة عن التساؤلات المطروحة، توضيح الأهمية التي تكتسيها وتحقيق الأهداف المنشودة، ارتأينا الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي؛ المنهج الأول من أجل توضيح مختلف عناصر الجذب السياحي في الجزائر، إلى جانب تطرق وجيز لأهم النقاط المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم

التطرق لأهميتها في الاقتصاد الوطني من خلال عرض لأهم الإحصائيات المتعلقة بها وتحليلها. أما المنهج الثاني فالاعتماد عليه سيكون من أجل تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الاستثمار السياحي وبالتالي تنشيط القطاع السياحي في الجزائر.

خطة الدراسة: انطلاقا مما سبق، ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، سيتم تقسيم هذه الأخيرة إلى:

- المحور الأول: التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل عملية المرافقة المقاولاتية؛
- المحور الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية
- المحور الثالث: واقع القطاع السياحي في الجزائر؛
- المحور الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الاستثمار السياحي.

المحور الأول: التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل عملية المرافقة المقاولاتية:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثارت جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي، إذ يعتبر مفهوما ديناميكيا يختلف من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى زمن آخر، ويعود ذلك إلى اختلاف مستويات النمو بين الدول، تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف فروع النشاط الاقتصادي، وعوامل تقنية وسياسية من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى الاستناد على عدة معايير لتعريفها، كالمعايير الكمية من حجم العملة وحجم المبيعات وحجم رأس المال وغيرها، ومعايير نوعية من نمط الملكية، الحصة السوقية ودرجة الاستقلالية...

إلا أننا ارتأينا تقديم مجموعة من التعاريف المتنوعة بعيدا عن التعرض لتلك المعايير وما ينتج عن ذلك من حشو غير مفيد، ومن هذه التعاريف نجد تعريف البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الذي يرى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها: "كل تنظيم مستقل في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدد من السوق"[1]، كما تعرفها الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة على أنها: "شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وتكون غير مسيطرة في مجال عملها وغالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى"[2]. ويعتبر معهد بون لأبحاث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFM BONN) أن المؤسسة تندرج ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا كان عدد العاملين بها أقل من ٥٠٠ عامل، أو إذا قل معدل دوران مبيعاتها السنوية عن ٥٠ مليون يورو[3].

أما الإتحاد الأوروبي فقد اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة ٢٠٠٥ على عدة معايير كمية وفنية تتعلق بالاستقلالية التي تنص على امتلاك هذه

المؤسسات من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص، وألا يتجاوز ذلك ٢٥ %، والجدول الموالي يبين المعايير الكمية المعتمدة:

الجدول (١): المعايير الكمية في تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نوع المؤسسة/ المعايير	حجم العمالة	المبيعات السنوية (مليون يورو)	إجمالي الأصول (مليون يورو)
المصغرة	أقل من ١٠	١٠	أقل من ٢
الصغيرة	من ١٠ إلى ٤٩	أقل من ٥٠	أقل من ١٠
المتوسطة	من ٥٠ إلى ٢٥٠	أقل من ٢٥٠	أقل من ٤٣

المصدر: نصر الدين بن نذير، دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١١-٢٠١٢، ص ١٦.

ويعرفها المشرع الجزائري مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:[٤]

- تشغل من ١ إلى ٢٥٠ شخص؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٢ مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ٥٠٠ مليون دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

وفي ذات السياق فقد قام المشرع الجزائري بالتفرقة بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال بعض مواد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتعلق الأمر بالمادة الخامسة والسادسة والسابعة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول (٢): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	مجموع الميزانية السنوية (مليون دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من ١ إلى ٩	أقل من ٢٠	أقل من ١٠	لا يمتلك رأسمالها بمقدار ٢٥ % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى
مؤسسة صغيرة	من ١٠ إلى ٤٩	أقل من ٢٠٠	أقل من ١٠٠	
مؤسسة متوسطة	من ٥٠ إلى ٢٥٠	من ٢٠٠ إلى ٢ ٠٠٠	من ١٠٠ إلى ٥٠٠	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم ٠١-١٨، ص ص ٠٥-٠٦.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص التي تميزها عن بقية أنواع المؤسسات، ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

- ملكية وإدارة هذه المؤسسات في الغالب تعود إلى مالكيها الذين يتولون القيام بكل المهام والعمليات، إلى جانب كونها أسرية في أغلب الأحيان، إلى جانب بساطة هيكلها التنظيمي ومركزية القرارات بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
- سهولة تأسيسها وحرية اختيار النشاط وعدم احتياجها لموارد مالية معتبرة إذا ما قورنت بالمؤسسات الاقتصادية الكبيرة التي تستدعي توفر رؤوس أموال ضخمة، وهو ما يؤهلها لدخول قطاعات اقتصادية مختلفة؛
- عددها الكبير مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الكبيرة نظرا لقدرتها الكبيرة على الاستفادة من المبادرات الفردية العامل الأساسي في إنشائها؛
- المرونة والقدرة على الانتشار بسبب قدرتها على التكيف مع الظروف المختلفة، ما يؤدي إلى إحداث التوازن في العملية التنموية؛
- تغذية الصناعات الكبيرة بمختلف المواد الأولية الضرورية للقيام بنشاطها وتحقيق نوع من التكامل الأفقي معها من خلال التعاون المتبادل بينها، إذ تمثل مخرجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلات للمؤسسات الكبيرة؛
- تعتبر مصدرا جيدا للادخار والاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال، إذ أنها لا تتطلب حجما كبيرا من رأس المال مما يزيد من المقبلين ذوي القدرات المالية المحدودة نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة؛
- التميز بالمرونة فيما يتعلق بتغير أذواق المستهلكين، توظيف العمالة من فئات مختلفة، والعمل في أي موقع بالقرب من المواد الخام أو التوزيع حسب أولوياتها.

ثالثا: أهمية وأهداف المرافقة في إنشاء المؤسسات الصغيرة:

يعتبر مفهوم مرافقة المؤسسات الصغيرة الناشئة من أهم الآليات الجديدة المبتكرة لترقية المؤسسات الصغيرة، بما يترتب عنها من خلق مناصب شغل جديدة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن أهمية دور هيئات الدعم والمرافقة ناتجة من الدور الذي تلعبه هذه الهيئات في إنجاح مسار هذه المؤسسات من خلال تذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية إنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة.

قبل التطرق إلى الأهداف التي جاءت من أجلها المرافقة، هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل المؤسسات الصغيرة في حاجة إلى مرافقة خاصة خلال المرحلة الأولى

من إنشائها، ولعل من أهم هذه الأسباب هي تعقد مسيرة إنشاء المؤسسة التي تنتج من عدة جوانب، تتمثل أهمها في ما يلي[٥]:

١. **التعقد الفني**: لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشاءه الكثير من الخبرة والكفاءة التسييرية الكافية، وبالتالي على منشئ المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع، والروح المقاولاتية العالية، حيث أن هذه الأخيرة تتطلب مجموعة من المعارف الإضافية في الإدارة والتسيير، المحاسبة، القانون، الجباية، الإستراتيجية،...إلخ.

فالمرافقة تهدف إلى ما يسمى بتقوية **"رأس مال الكفاءات"** (*capital compétences*) لمنشئ المؤسسة، عن طريق تحويل المعارف، التكوين الفردي والجماعي....

٢. **تعقد المحيط الخارجي**: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات، وهذا يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الاستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل، وتأتي المرافقة في هذا الإطار بأدوات وطرق علمية تهدف إلى ضبط هذا التعقيد وتوضيح الخيارات الممكنة للمقاول(عن طريق دراسة السوق، نصائح إستراتيجية،...).

٣. **التعقد الإداري:** غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء المشروع، والمتعلقة بمختلف معاملات تسجيل المشروع وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات ومصالح العمل والضمان الاجتماعي وغيرها، وهو يمثل ثقل كبير على المقاولين، مما ينتج عن ذلك تأخير كبير في إجراءات الإنشاء القانوني للمؤسسة وانطلاق النشاط، وهو ما قد يؤدي أحيانا إلى التخلي عن انجاز المشاريع.

٤. **هشاشة وضعف المؤسسات حديثة النشأة:** هناك مجموعة من المشاكل الفنية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة عامة، خاصة في مراحل نشأتها الأولى، والتي تعقد بشكل كبير عملية نموها، وسوف نركز هنا على أهم هذه المشاكل، المتمثلة في: معدلات الوفاة العالية، الضعف المالي، والضعف القانوني:[٦]

٤-١- معدلات الوفاة والفشل العالية: فالدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة تبين بأن ٥٠% من كل ١٠٠٠ مؤسسة صغيرة، لا تبقى لأكثر من سنة ونصف (١٨شهرا)، وأن ٢٠% منها فقط تبقى لأكثر من ١٠ سنوات.

٤-٢- الضعف المالي: السمة السلبية الثانية للمؤسسات الصغيرة، هي الضعف المالي الناتج عن محدودية حجم الإنتاج، وتتمثل أسباب هذا الضعف في ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف التمويل والإنتاج وصعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو بالإضافة إلى محدودة القدرة على امتصاص آثار المخاطر المالية و التردد في التوسع المالي وكذلك حاجة استخدام

الأرباح للاستخدام الشخصي، مع محدودية الأرباح التي تحققها المؤسسات الصغيرة وتأثير الضرائب على المبالغ المتبقية.

٤-٣- الضعف القانوني والسياسي للمؤسسات الصغيرة: الكثير من الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة، هي ناتجة عن سياسات وقوانين لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك فهذه المؤسسات غير قادرة على تغيير هذا الوضع، حيث أنها تشكوا من ضعف القدرة على التأثير في التشريعات: قوانين الضرائب مثلا وضعف القدرة على معرفة الاعتداءات ، وكذا ضعف القدرة على انتزاع الحقوق والضعف السياسي يسبب غياب نقابات وجمعيات مهنية خاصة بالمشاريع الصغيرة.

كل هذه التعقيدات المذكورة شجعت ظهور ما يسمى بهيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة، التي تهدف بالأساس إلى القضاء على هذه التعقيدات، وحل المشاكل الأخرى التي قد تواجهها المؤسسات الصغيرة مشكل الحصول على التمويل.

رابعا: مفهوم المرافقة المقاولاتية: انطلاقا من الأهمية والأهداف التي جاءت من أجلها يمكن إيجاد عدة تعريفات للمرافقة أبرزها المتخصصون في هذا المجال، نذكر فيما يلي البعض منها:

"المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به".[٧]

وتعرف المرافقة المقاولاتية أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة"[٨].

كذلك (*maela 2002*) يقول أن"النصح"، "الرعاية"، "الاستشارة"، "التعليم"، كلها مصطلحات تصب في إطار الفعل رافق.

فالمرافقة "هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار".[٩]

المقصود باستقلالية المنشئ لا يعني استقلالية المشروع الصغير، وإنما حصول المقاول من هذه الهيئات على ما يكفي من المعارف من أجل اتخاذ قرارات مستقلة في إدارة المشروع، فهدف الاستقلالية هو إعطاء الثقة للمقاول الصغير في اتخاذ قرارات إستراتيجية داخليا لا خارجيا[١٠]، وتنفيذ المهام والعمليات بكل استقلالية وتحمل نتائجها مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة تعمل على تحقيق هذه الأشياء في إطار العلاقة (**مقاول-هيئة مرافقة**)، حيث يأخذ المشروع

الصغير استقلاليته تدريجيا، إلى أن يصبح تحت السلطة الكلية للمقاول بعد نهاية فترة المرافقة.

وحسب (*bruyat 2000*) فإن"المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجيستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة "[١١] للمؤسسات الجديدة.

ويقول(*Olivier CULLIERE*) أن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية أنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب، مؤسسات رأس مال المخاطرة...وغيرها.[١٢]

تعتبر المرافقة المقاولاتية مهنة قائمة بذاتها تضم مجموعة من التقنيات الخاصة التي تأخذ بعدا ثقافيا، وهي تعتبر أكثر من ضرورة بالنسبة للمجتمعات التي تفتقر للروح المقاولاتية...[١٣]

وإجمالا فالمرافقة المقاولاتية هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات.

المحور الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، خاصة منذ سنة ٢٠٠١ مع صدور القانون التوجيهي رقم ٠١-١٨، والذي شكل نقطة تحول جذرية في هذا القطاع، ويشمل الحديث عن هذه الأهمية التطور في تعداد هذه المؤسسات والذي يعد مؤشرا على الدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الجوانب الأخرى المرتبطة بذلك وتقدم هي الأخرى مساهمتها، ويتعلق الأمر بتوزيعها القطاعي، دورها في التشغيل، مساهمتها في كل من القيمة المضافة والناتج المحلي والتجارة الخارجية.

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن كل الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفضى إلى تطور تعدادها كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (٣): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٣:

السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد م ص وم	١٧٩ ٨٩٣	١٨٨ ٨٩٣	٢٨٨ ٥٨٧	٣١٢ ٩٥٦	٣٤٢ ٧٨٨	٣٧٦ ٧٦٧	٤١٠ ٩٥٩

٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
٥١٩ ٥٢٦	٥٨٧ ٤٩٤	٦١٩ ٠٧٢	٦٥٩ ٣٠٩	٦٨٧ ٣٨٦	٧٤٧ ٩٣٤

المصدر: - منى مسغوني، نحو أداء متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ١٠، ٢٠١٢، ص ١٣٢؛

- Ministère du Développement Industriel Et de La Promotion De L'investissement, Bulletin D'information Statistique de la PME p 06; Données du 1er Semestre 2013, № 23, Novembre 2013,

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin D'information Statistique de la PME Année 2012, № 2 , Avril 2013, p 07;[٢]

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin d'Information Statistique de la PME Données 2011, № 20, Mars 2012, p 04.

أما الجدول التالي فيبين تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب القطاع الذي تنتسب إليه خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣:

الجدول (٤): تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب طبيعتها في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	الصناعات التقليدية	المجموع
٢٠٠٣	٢٠٧ ٩٤٩	٧٨٨	٧٩ ٥٨٠	٢٨٨ ٥٨٧
٢٠٠٤	٢٢٥ ٤٤٩	٧٧٨	٨٦ ٧٣٢	٣١٢ ٩٥٦
٢٠٠٥	٢٤٥ ٨٤٢	٨٧٤	٩٦ ٠٧٢	٣٤٢ ٧٨٨
٢٠٠٦	٢٦٩ ٨٠٦	٧٣٩	١٠٦ ٢٢٢	٣٧٦ ٧٦٧
٢٠٠٧	٢٩٣ ٩٤٦	٦٦٦	١١٦ ٣٤٧	٤١٠ ٩٥٩
٢٠٠٨	٣٩٢ ٠١٣	٦٢٦	١٢٦ ٨٨٧	٥١٩ ٥٢٦
٢٠٠٩	٤٥٥ ٣٩٨	٥٩١	١٣١ ٥٠٥	٥٨٧ ٤٩٤
٢٠١٠	٤٨٢ ٨٧٢	٥٥٧	١٣٥ ٦٢٣	٦١٩ ٠٧٢

٢٠١١	٥١١ ٨٥٦	٥٧٢	١٤٦ ٨٨١	٦٥٩ ٣٠٩
٢٠١٢	٥٣٢ ٧٠٢	٥٦١	١٥٤ ١٢٣	٦٨٧ ٣٨٦
٢٠١٣	٥٧٨ ٥٨٦	٥٤٧	١٦٨ ٨٠١	٧٤٧ ٩٣٤

المصدر: - منى مسغوني، مرجع سابق، ص ١٣٢؛

- *Ministère du Développement Industriel Et de La Promotion De L'investissement, Bulletin D'information Statistique de la PME Données du 1er Semestre 2013, op.cit, p ١٠;*
- *Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin D'information Statistique de la PME Année 2012, op.cit, p ١٠ ;*
- *Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin d'Information Statistique de la PME Données 2011, op.cit, p ١١ .*

يبدو وبوضوح من خلال الجدول أعلاه، التطور المضطرد لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من سنة إلى أخرى، خاصة في القطاع الخاص الذي تتجاوز مساهمته سنويا أكثر من ٧٠ % من مجموع هذه المؤسسات سنويا، في مقابل تراجع مساهمة القطاع العام، ويعزى ذلك توجه متعاملي القطاع الخاص إلى الاستثمار في هذه المؤسسات والإقبال على إنشائها، إلى جانب خوصصة المؤسسات العمومية، ما يفسر انخفاض عددها خاصة في سنة ٢٠١٠.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

من بين المزايا المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والداعية إلى إنشائها، قدرتها على خلق مناصب شغل، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب العمل التي توفرها هذه المؤسسات للعمالة الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣:

الجدول (٥): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في العمالة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
عدد العمال حسب القطاعات					
عدد عمال القطاع العام	74763	71826	76283	61661	57146
عدد عمال القطاع الخاص	538055	592758	888829	977942	1064983
عدد عمال الصناعات التقليدية	-	165247	192744	213044	233270
المجموع	**612818**	**823831**	**1041395**	**1252647**	**1355399**

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013

عدد العمال حسب القطاعات						
عدد عمال القطاع العام	52786	51635	48656	48086	47375	46132
عدد عمال القطاع الخاص	1233073	1363444	1577030	1676111	1800742	1869363
عدد عمال الصناعات التقليدية	254350	341885	-	-	-	-
المجموع	**1540209**	**1756964**	**1625686**	**1724197**	**1848117**	**1915495**

المصدر: - نصر الدين بن نذير، مرجع سابق، ص ٢٨٦؛

- Ministère du Développement Industriel Et de La Promotion De L'investissement, Bulletin D'information Statistique de la PME Données du 1er Semestre 2013, op.cit, p 13;

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin d'Information Statistique de la PME Année 2012, op.cit, p 2 ;

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin d'Information Statistique de la PME Données 2010, № 18, p 12.

يبدو من خلال الجدول أعلاه المساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص التشغيل، فمن 612818 عامل سنة ٢٠٠٣ إلى 1915495 عامل سنة ٢٠١٣، وتتخذ هذه المساهمة منحى تصاعديا سنويا، مع الإشارة إلى أن القسم الأكبر من هذه المساهمة يعود إلى مؤسسات القطاع الخاص التي تمثل النسبة الأكبر من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

كما نلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول غياب الإحصائيات المتعلقة بالصناعات التقليدية، وهذا يعود إلى تغيير نظام جمع المعطيات المتعلقة بهذه الفئة، والتي تم إسنادها إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) بدلا من معطيات شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

تظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجدول الموالي:

الجدول (٦): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠: القيمة: مليار دينار جزائري

البيان	2001		2002		2003		2004		2005	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مساهمة القطاع العام	482	23,6	505	23,1	550,6	22,6	598,7	21,8	651	21,6
مساهمة القطاع الخاص	1560	74,8	1679	76,9	1884	77,4	2147	78,2	2365	78,4
المجموع	**1815**	**100**	**2184**	**100**	**2435**	**100**	**2745**	**100**	**3016**	**100**

البيان	2006		2007		2008		٩200		2010	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مساهمة القطاع العام	704	20,4	749,9	19,2	760,9	17,6	816,8	16,4	827,53	15,02
مساهمة القطاع الخاص	2740	79,6	3154	80,8	3574	82,5	4162	83,6	4681,68	84,98
المجموع	**3444**	**100**	**3904**	**100**	**4335**	**100**	**4979**	**100**	**5509,91**	**100**

المصدر: - نذير بن نصر الدين، مرجع سابق، ص ٢٨٧؛

- *Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin d'Information Statistique de la PME Année 2010, op.cit, p 33.*

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، وتساهم المؤسسات التابعة للقطاع الخاص بشكل أكبر من مثيلتها في القطاع العام، ففي المتوسط تساهم الأولى بنسبة ٧٩,١٣ % أما الثانية فلا تتعدى مساهمتها ٢٠,٧ %.

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

تأكيدا لكل ما سبق فيما يخص المساهمة الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، نورد فيما يلي مساهمتها وحصتها من القيمة المضافة حسب النشاطات

الاقتصادية التي تقوم بها في ظل طبيعتها القانونية، وهذا لمزيد من التفصيل حول دورها الحيوي والمحوري.

الجدول (٧): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج المحروقات في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠: مليار دج

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	2001		2002		2003		2004		2005	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	خاص	410,49	99,61	415,91	99,69	508,78	99,76	577,97	99,84	578,79	99,51
	عام	1,62	0,39	1,31	0,31	1,24	0,24	0,94	0,16	2,83	0,49
	المجموع	**412,11**	**100**	**417,22**	**100**	**510,02**	**100**	**578,88**	**100**	**581,62**	**100**
البناء والأشغال العمومية	خاص	221,52	69,12	263,29	71,71	284,09	70,85	358,33	78,12	403,37	79,81
	عام	98,98	30,88	106,64	28,83	116,91	29,15	100,34	21,87	102,05	20,19
	المجموع	**320,5**	**100**	**369,93**	**100**	**401**	**100**	**358,67**	**100**	**505,42**	**100**
النقل والمواصلات	خاص	247,85	73,5	270,68	74,3	305,23	74,01	349,06	69,27	465,26	72,13
	عام	89,36	26,5	93,65	25,7	107,2	25,99	145,81	30,72	179,77	27,87
	المجموع	**337,21**	**100**	**364,33**	**100**	**412,43**	**100**	**503,87**	**100**	**645,03**	**100**
خدمات للعائلات	خاص	26,78	72,61	29,01	71,45	31,8	72,03	36,06	71,13	46,4	80,03
	عام	10,1	27,39	11,59	28,55	12,35	27,97	14,62	28,86	11,58	19,97
	المجموع	**36,88**	**100**	**40,6**	**100**	**44,15**	**100**	**50,69**	**100**	**57,99**	**100**
فندقة وإطعام	خاص	43,75	87,48	47,93	86,58	51,52	86,81	54,5	87	60,89	87,44
	عام	6,26	12,52	7,43	13,42	7,83	13,19	8,14	13	8,74	12,56
	المجموع	**50,01**	**100**	**55,36**	**100**	**59,35**	**100**	**62,64**	**100**	**69,63**	**100**
صناعة غذائية	خاص	74,56	69,33	80,54	71,41	86,49	74,96	93,5	78,41	113,69	82,15
	عام	32,9	30,67	32,25	28,59	28,89	25,04	25,73	21,58	24,7	17,85
	المجموع	**107,33**	**100**	**112,79**	**100**	**115,38**	**100**	**119,24**	**100**	**138,39**	**100**
صناعة الجلود	خاص	1,72	76,11	2,14	82,63	2,02	82,11	2,23	83,2	2,31	84,77
	عام	0,54	23,89	0,45	17,37	0,44	17,89	0,45	16,8	0,41	15,23
	المجموع	**2,26**	**100**	**2,59**	**100**	**2,46**	**100**	**2,68**	**100**	**2,72**	**100**
تجارة وتوزيع	خاص	447,07	93,88	475,8	93,43	514,56	93,19	567,19	93,43	629,18	94,17
	عام	29,13	6,12	33,47	6,57	37,61	6,81	39,86	6,56	38,95	5,83
	المجموع	**476,2**	**100**	**509,27**	**100**	**552,17**	**100**	**607,05**	**100**	**668,13**	**100**

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	2006		2007		2008		2009		٢٠١٠	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	خاص	638,63	99,59	701,03	99,55	708,17	99,5	924,99	99,85	1012,11	99,70
	عام	2,65	0,41	3,16	0,45	3,58	0,5	1,38	0,15	3,08	0,30
	المجموع	**641,29**	**100**	**704,19**	**100**	**711,75**	**100**	**926,37**	**100**	**1015,19**	**100**
البناء والأشغال العمومية	خاص	489,37	80,22	593,09	80,94	754,02	86,67	871,08	87,1	1058,16	98,73
	عام	120,7	19,78	139,62	19,05	115,97	13,33	128,97	12,9	13,59	1,27
	المجموع	**610,07**	**100**	**732,71**	**100**	**869,99**	**100**	**1000,1**	**100**	**1071,75**	**100**
النقل والمواصلات	خاص	579,8	77,98	657,35	79,19	700,33	81,1	744,42	81,41	806,01	81,58
	عام	163,73	22,02	172,72	20,8	163,24	18,9	169,95	18,59	182,02	18,42
	المجموع	**743,53**	**100**	**830,07**	**100**	**863,57**	**100**	**914,36**	**100**	**988,03**	**100**
خدمات للعائلات	خاص	51,49	80,15	56,6	78,92	62,23	74,05	77,66	78,78	96,86	79,15
	عام	12,75	19,85	15,11	21,07	21,81	25,95	20,92	21,22	25,51	20,85
	المجموع	**64,24**	**100**	**71,71**	**100**	**84,04**	**100**	**98,58**	**100**	**122,37**	**100**
فندقة وإطعام	خاص	66,2	88,03	71,12	88,07	80,87	88,7	94,8	89,9	101,36	88,61
	عام	9	11,97	9,63	11,92	10,3	11,3	10,65	10,1	13,03	11,39
	المجموع	**75,9**	**100**	**80,75**	**100**	**91,18**	**100**	**105,45**	**100**	**114,39**	**100**
صناعة غذائية	خاص	121,3	83,07	127,98	84,12	139,92	85,23	161,55	86,14	169,95	86,03
	عام	24,72	16,93	24,14	15,87	24,24	14,77	26	13,86	27,58	1,96
	المجموع	**146,02**	**100**	**152,13**	**100**	**164,16**	**100**	**187,55**	**100**	**197,53**	**100**
صناعة الجلود	خاص	2,22	86,38	2,08	87,39	2,2	86,94	2,25	88,33	2,29	88,42
	عام	0,35	13,62	0,3	12,61	0,33	13,06	0,3	11,67	0,3	11,58
	المجموع	**2,57**	**100**	**2,38**	**100**	**2,53**	**100**	**2,55**	**100**	**2,59**	**100**
تجارة وتوزيع	خاص	685,45	94,11	776,82	93,25	935,83	93,28	1077,8	93,58	1204,02	94,10
	عام	42,92	5,89	56,18	6,74	67,37	6,72	73,88	6,42	75,45	5,90
	المجموع	**728,39**	**100**	**833**	**100**	**1003,2**	**100**	**1151,6**	**100**	**1279,47**	**100**

المصدر: - نصر الدين بن نذير، مرجع سابق، ص ٢٨٨؛

- *Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin d'Information Statistique de la PME Année 2010, op.cit, p 3*؛.

يوضح لنا الجدول رقم (٧) حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة حسب طابعها القانوني والقطاعات التي تعمل بها، ومن الجلي أن هذه الحصة في تزايد مستمر كل سنة، مع التأكيد على تراجع مساهمة مؤسسات القطاع العام مقابل مؤسسات القطاع الخاص، ما يعكس التوجه العام نحو اقتصاد السوق القائم على خوصصة المؤسسات العمومية وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني.

خامسا: الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية:

لقد تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة (الو م أ، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا،...وغيرها)، وارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور أساسية[١٤]:

- الدعم المالي: لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع.
- تطوير شبكات النصح والتكوين: في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة...وغيرها.
- الدعم الوجيستيكي: توفير مقر لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة أو معقدة حسب المشروع الصغير وتقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة، تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيما يلي:

١. **الاستقبال**: يظهر التحليل المقارن الذي قامت به الدراسة العديد من الملاحظات على النحو التالي: عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة الاستقبال، ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول(حامل المشروع) ، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول تحليل وتقييم إمكانيات المشروع(شكل المشروع، المنتج، السوق...).

وبالتالي فمرحلة الاستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع؛ احتياجات المشروع؛ التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.

وتختلف مدة وشكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و/أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الاستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.

فعملية الاستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية

وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

٢. **المرافقة خلال الإنشاء:** تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل تتضمن: تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع؛ وصف السلعة أو الخدمة؛ السوق؛ رقم الأعمال؛ الوسائل التجارية؛ وسائل الإنتاج؛ الملف المالي: جدول حسابات نتائج تقديري، الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافة *TVA*، عتبة المردودية.

- البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات،...).
- القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية.
- المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.

إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفردية(الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع.

وهناك اختلاف أيضا في الوقت المخصص لحامل المشروع ومدة تركيب المشروع: فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها المتوسطة في حدود ١٠ ساعات، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من ٣٠ إلى ٤٠ ساعة ومدة تركيب المشروع تكون خلال ١٥ يوم كحد أدني ويمكن أن تصل إلى غاية سنة كاملة.

٣. **الاستقلالية:** تحاول هيئات الدعم والمرافقة تشجيع استقلالية المقاول في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه وذلك راجع لسببين: الأول هو أن الاعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع، وذلك بالاعتماد على الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين، بحيث يستفيد المقاول من هذه المعارف حتى في حالة فشل المشروع لأنها تعتبر مكسب معرفي في حالة القيام بمشروع جديد، أما السبب الثاني هو تمكين هيئة المرافقة من تحقيق اقتصاد في الخدمات المقدمة، بهدف ربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار تقوم أغلب هيئات الدعم بالاستعانة بمؤسسات أخرى لخدمة المقاولين مثل الغرف الاستشارية، ومكاتب الدراسات،...إلخ.

٤. **المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة):** القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها،[١٥] ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية استرجاع الأموال

المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛
- الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الاتصال؛
- الرؤية الإستراتيجية؛
- أسئلة مختلفة: العقود، المناقصات...إلخ.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل، وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات والأشخاص، الإعفاءات،...إلخ.

هناك اختلافات كبيرة بين المرحلتين، من مدة المرافقة، الإجراءات المتبعة والأدوات والوسائل المستخدمة، وترجع هذه الاختلافات إلى أسباب:

- السبب الأول هو قلة التمويل المخصص للمتابعة بعد الإنشاء، هذه النقطة تفسر في جزء منها تشابه عملية الإنشاء القانوني، والعمل على تشجيع استقلالية المشاريع.
- أما السبب الثاني مرتبط بالكفاءات الواجب تجنيدها من أجل تأمين المتابعة بعد إنشاء المشاريع الجديدة، هذه الكفاءات مطلوبة في هذه المرحلة أكثر من المراحل السابقة، التي تحتوي إجراءات إدارية بسيطة وخدمات أقل تعقيدا، أما في هذه المرحلة يحتاج المشروع الصغير إلى مراقبة ومتابعة المتخصصين في مجالات التنظيم، التسيير المالي، مراقبة التسيير، التسيير التجاري، تحليل القرارات الإستراتيجية، تسيير الموارد البشرية، التسيير الجبائي والقوانين الاجتماعية.

لكن في الواقع من الصعب توفير كل هذه الكفاءات، وهو أمر يتحقق نادرا في بعض هيئات المرافقة، بالإضافة إلى ذلك من الصعب إيجاد أشخاص يمتلكون معارف عميقة في كل هذه المجالات، وبالتالي فالمطلوب توفر المرافقين على المعارف الأساسية وبعض الخبرة الميدانية إن أمكن، للوصول في النهاية إلى الإجابة على انشغالات أصاب المشاريع.

- السبب الثالث يكمن في خصوصية هذه المرحلة، فالمتابعة بعد الإنشاء تقتضي إجابة المرافقين على الأسئلة المطروحة من طرف أصحاب المشاريع، هذه الأسئلة تغطي مجال واسع ومعقد (تحليل المشاكل مع العمال، مشاكل تسديد الزبائن، معالجة مشاكل تسييرية واجتماعية،...إلخ)، حيث انه عادة ما يطلب المقاولون أجوبة دقيقة عن هذه المشاكل وفي حالة عدم تحقيق ذلك يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة على المشروع، وبالتالي يجب أن ترتكز المتابعة بعد الإنشاء على علاقة تشاورية بين المؤسسة وجهاز المرافقة.

نصل في النهاية إلى أنه حتى هذه الهيئات تعاني من مشكل كبير وهو صعوبة الحصول على الكفاءات اللازمة لمرافقة المشاريع، مما يؤدي إلى صعوبة تطوير الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات.

سادسا: خصائص المرافقة الجيدة: بعد التعرض إلى أهم الخدمات التي تقدمها مختلف هيئات الدعم والمرافقة في إنشاء المؤسسات، بقي المشكل المطروح في هذه الدراسة هو كيفية الحكم على أداء هذه الهيئات، وفي هذا الإطار اتفق المتخصصين في هذا المجال على جملة من العناصر التي تميز المرافقة الجيدة، تتمثل هذه العناصر فيما يلي:[١٦]

١- **المرافقة تستلزم الارتباط (فرد-مشروع):** وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح بـ **"تأمين"** المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة.

٢- **المرافقة ترتكز على الشخص:** على العكس فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل البعيد.

٣- **المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص:** حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة الأعمال مثلا) والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لمدا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، إهلاك الاستثمارات ...وغيرها.

٤- **المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل:** منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحصح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة التي تمثل الاقتصاد التضامني و منظمات التمويل الرأسمالي.

٥- **الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة:** هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذوو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية اجتماعية أكثر منها اقتصادية، إلا أنه حتى وإن كان المقاول يعتمد في تعامله

مع حاملي المشاريع على الاستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول (خاصة فئة البطالين)، يجب على المرافق إظهار جميع عناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في المكان والطريق الصحيح.

٦- **المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين،(التصور)التخطيط والتنفيذ:** فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع (فترة الإنشاء).

المحور الثالث: واقع القطاع السياحي في الجزائر :

يعتبر القطاع السياحي من بين القطاعات المعول عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني، ويعود ذلك إلى العرض الهائل من المقومات السياحية المتنوعة والمترامية على كل التراب الوطني، مما يتيح مجالا واسعا للاستثمار السياحي في مختلف أنواع وأنماط السياحة القائمة أو الممكن تطويرها، وهو ما سيجعلها في المستقبل قطبا سياحيا متميزا.

١- **عناصر الجذب السياحي في الجزائر:** يضم التراب الوطني تنوعا كبيرا من المقومات السياحية التي تتيح تعددا في النشاط السياحي، ومن هذه الأنواع على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، نجد:

- **الشواطئ:** تعتبر السياحة الشاطئية في الجزائر من أهم أنواع السياحة، فبوجود شريط ساحلي طوله ١ ٢٠٠ كلم متنوع بين سواحل رملية وصخرية، يجد السائح الجزائري والأجنبي ضالته في البحث عن الترفيه والاستجمام في أي شاطئ يريد، ومن أهم المدن الساحلية التي تستقطب سنويا آلاف السياح المحليين، جيجل، سكيكدة، مستغانم، عنابة، تيبازة وغيرها. وتوفر هذه السياحة أنماطا سياحية كثيرة منها السياحة البحرية، الرياضية، الثقافية...
- **التضاريس الجبلية:** يستمتع السائح الذي يختار الجبال الجزائرية هدفا له في رحلته السياحية بتنوع التضاريس ومعها المناخ، فالقادم إلى جبال الشريعة بالبليدة سيشعر وكأنه في إحدى الدول الأوروبية لجمال الثلوج التي تكسو الغابات وتمنح السائح فرصة ممارسة بعض الرياضات كالتزلج، ولن يجد آخر داعيا إلى السفر إلى لبنان لمشاهدة أشجار الأرز الشهيرة إذ أن أكبر غابة للأرز في البحر المتوسط توجد بمدينة خنشلة، ومن هناك يستطيع التعريج على جبال الأوراس الأشم بباتنة والتمتع بشموخها وعنفوانها...إلخ؛
- **الصحراء:** الصحراء الجزائرية تضاهي بل وتتجاوز الجمال الطبيعي في الشمال، ومع كثرة مناطق الجذب السياحية وتنوعها بين مواقع أثرية وواحات تحتضن سنويا العديد من الاحتفالات والتظاهرات الثقافية والفنية، وسنويا يفضل الكثير من الجزائريين

والأجانب الاحتفال بحلول رأس السنة في الهقار والطاسيلي والاستمتاع بمنظر الأسكرام الفريد من نوعه في العالم؛

- **الثروة الحموية:** تعد السياحة العلاجية القائمة على الثروة الحموية من أهم أنواع السياحة التي يقبل عليها السياح بشكل كبير وملفت، ويعود ذلك إلى الغنى الجلي في الثروة الحموية المنتشرة في كافة مناطق الوطن، حيث يزيد عدد منابع المياه الحارة والجوفية عن ٢٠٠ منبع، وكذا ترسخ ثقافة زيارة الحمامات في الذهنية المحلية سواء لعلاج العديد من الأمراض أو للاستجمام؛
- **التراث الحضاري والثقافي:** تعاقب الحضارات على الجزائر جعلها تملك موروثا ثقافيا كبيرا ومخزونا تراثيا واسعا بشقيه المادي وغير المادي، من كتابات الإنسان الأول على صخور الهقار والطاسيلي والتي تعود إلى آلاف السنين، إلى كل الآثار التي ظلت وزال أصحابها، إلى الصناعات التقليدية المختلفة من منطقة إلى أخرى، إلى القصص والحكايات والأشعار المخلدة لمآثر السلف والتي يرجى أن يقتدي بها الخلف.

٢- أهمية السياحة في الاقتصاد الجزائري: تلعب السياحة دورا هاما في الاقتصاد الوطني، ويعود ذلك إلى تشابكها العمودي والأفقي مع بقية القطاعات الأخرى، وتدخلها في كل أوجه ومجالات الحياة وتأثيرها على كل الأطراف الفاعلة في الدائرة الاقتصادية.

٢-١- تطور عدد السياح: تشير الإحصائيات إلى تطور عدد السياح القادمين إلى الجزائر وذلك بغض النظر عن الغرض من زيارتهم السياحية، والتي قد تتنوع بين الترفيه والاستجمام، زيارة الأعمال والقيام بمهام رسمية، وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (١): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر سنة ٢٠١١:

المصدر: بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٦، ربيع ٢٠١٤، ص ١٤.

٢-٢- تطور طاقات الإيواء: يعتبر التعرف على طاقة الإيواء أو الاستيعاب مؤشرا هاما على أهمية السياحة قطاع اقتصادي جاذب للعملاء، كما يشير إلى مدى اهتمام الدولة بمرافقها وهياكلها القاعدية والأساسية الضرورية لتطوير هذا القطاع، والجدول الموالي يوضح تطور الفنادق حسب الدرجة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩:

الجدول (٨): تطور عدد الفنادق حسب الدرجة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩:

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصنف الأول (*****)	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
الصنف الثاني (****)	٢٣	٥٤	٥٤	٥٣	٥٧
الصنف الثالث (***)	٧٦	١٤٥	١٤٥	١٤٢	١٥٢
الصنف الرابع (**)	٦٩	١٥٥	١٥٧	١٦٠	١٤٨
الصنف الخامس (*)	٥٧	٩٧	٩٧	٩٩	١٠١
الصنف السادس (بدون*)	٨٦٧	٦٧٠	٦٧٤	٦٨٠	٦٨٠
الإجمالي	**١١٠٥**	**١١٣٤**	**١١٤٠**	**١١٤٧**	**١١٥١**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور عدد الفنادق ومؤسسات استقبال السياح بشكل عام، وإن كانت هذه الزيادة تمس كل الأصناف باستثناء الصنف الأول المتعلق بفنادق خمس نجوم، ونعتبر ذلك غير كاف لأن القطاع السياحي من القطاعات الحساسة والتي ينبغي فيها تطوير الكم والكيف معا ضمانا لتنافسيته ومردويته. والحديث عن تطور عدد الفنادق يشمل أيضا الحديث عن تطور طاقة الإيواء التي تقدمها هذه الفنادق للسياح، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول أدناه:

الجدول (٩): تطور عدد الأسرة حسب الدرجة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩:

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصنف الأول	٤٥٩٠	٥٤٥٥	٥٤٥٥	٥٤٥٥	٥٤٥٥
الصنف الثاني	٣٣٨٣	٣٧٤٣	٣٧٤٣	٣٧٤٣	٣٩٥٠
الصنف الثالث	١٤٨٠٧	١١٢٢٥	١١٢٢٥	١١٦٠١	١١٧٠٠
الصنف الرابع	٥٨٠٠	٥٨٤٣	٥٨٤٣	٥٨٤٣	٦٠٤٤
الصنف الخامس	٢٣١٥	٢٣٧٨	٢٣٧٨	٢٣٧٨	٢٣٧٨
الصنف السادس	٥٣٠٠٠	٥٦٢٢٥	٥٦٣٥٦	٥٦٨٥٦	٥٦٨٥٦
المجموع	**٨٣٨٩٥**	**٨٤٨٦٩**	**٨٥٠٠٠**	**٨٥٨٧٦**	**٨٦٣٨٣**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

يبدو جليا من خلال الجدول التطور الطفيف في عدد الأسرة في كل صنف من أصناف الفنادق الستة، وهو ما يدل على وتيرة بطيئة في تطوير طاقات الإيواء والاستيعاب السياحي.

كما أن معرفة حجم طاقة الإيواء وحدها لا تكفي لمعرفة الإقبال السياحي الذي يقاس في هذه الحالة بعدد الليالي السياحية التي يقضيها السياح سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين في هذه الفنادق، مع ملاحظة أن الجزائريين المقيمين بالخارج يعدون غير مقيمين، وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول (١٠) التدفقات السياحية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩:

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
المقيمون	٤٢٢٢٥٠٣	٤٣٧٦٦٢٥	٤٥٤٦٠٨٥	٤٧٥٠٧٩٦	٤٩٧١٣٧٢
غير المقيمون	٤٨٣٣٣٢	٥٢٨٥٩١	٥٧٣٨٥٥	٥٩٥٧٤٧	٦٧٤٤٥٦
الإجمالي	**٤٧٠٥٦٣٧**	**٤٩٠٥٢١٦**	**٥١١٩٩٤٠**	**٥٣٤٦٥٤٣**	**٥٦٤٥٨٢٨**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

٢-٢- التدفقات والعائدات النقدية: إن الهدف من القيام بالنشاط السياحي هو الحصول على عائدات مالية تستغل بشكل أو بآخر وفقا لما تمليه السياسة والإستراتيجية العامة المنتهجة من قبل الدولة، ويجني القطاع السياحي الجزائري العوائد التالية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (١١) التدفقات النقدية بالمليون دولار:

		٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الخدمات	**المداخيل**	٢٥٠٥,٦	٢٥٨٤,٤	٢٨٣٧,٧	٣٤٨٧,١	٢٩٨٦,٦
	النفقات	4 780,6	4 789,1	6 930,4	11 075,9	11 681,1
	الرصيد	**- 2 275,0**	**- 2 204,7**	**- 4 092,7**	**- 7588,8**	**- 8 694,5**
الرحلات	**المداخيل**	١٨٤,٣	٢٤١,٢	٢١٨,٩	٣٢٤,٥	٢٦٦,٤
	النفقات	370,0	349,2	376,7	468,6	456,6
	الرصيد	- 185,7	- 108,0	- 157,8	- 144,1	- 190,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول ضعف الإيرادات والمداخيل السياحية مقارنة بالنفقات المخصصة لهذا القطاع، وهو دليل أيضا على ضعف عدد السياح انطلاقا من الجدول رقم (١٠)، إذ يمثلون سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين المستهدفين من النشاط السياحي، والهدف الرئيسي من وراء القيام به، غير أن هذا الضعف الملاحظ على قيمة المداخيل خلال فترة الدراسة، دليل على عدم تطور سبل جذب السياح سواء تعلق الأمر بنوعية وجودة الخدمة المقدمة أو عدم تطوير وتنويع عوامل الجذب السياحي المتعددة من جهة أخرى.

المحور الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الاستثمار السياحي :

1- الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع السياحي: مع بداية سنوات ٢٠٠٠ شهد الاقتصاد الجزائري زيادة معتبرة في الإنفاق الحكومي نتيجة الزيادة في

مداخيل المحروقات، حيث ارتفعت نسبة هذا الإنفاق إلى ١١٩,٩ % لتصل قيمته إلى ٤١٥٢,٨ مليار دج بعد أن كانت ٢٠٥٢ مليار دج لذات الفترة. والقطاع السياحي لم يخرج عن ذات السياق، إذ شهد هذا الأخير سنة ٢٠٠٠ تخصيص مبلغ ٤٥٥,٨ مليون دج بما يعادل نسبة ٠,٠٢٣ % من قيمة الميزانية الإجمالية مقارنة بـ ٠,٠٥٣ % المسجلة سنة ١٩٩٩[١٧]، وهي نسبة ضعيفة مخصصة لقطاع استراتيجي يقدم فرصا تنموية مهمة. ويعد سن القانون رقم ٠٣-٠١ المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة نقطة تحول جوهرية في القطاع السياحي الجزائر، إذ يهدف هذا القانون إلى رفع قدرات الإنتاج السياحي خاصة عن طريق الاستثمار السياحي مع الحرص على تثمين التراث السياحي الوطني، خلال منح المساعدات والامتيازات المالية والجبائية وكذا تثمين الموارد البشرية المرتبطة بالنشاط السياحي من خلال الإدماج المكثف لحرف السياحة ضمن المنظومة الوطنية للتكوين المهني وإنشاء مؤسسات تكوينية جديدة في مختلف الشُّعب السياحية سواء كانت عمومية أو خاصة، إلى جانب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق ٢٠٢٥ (SDAT2025) الذي منح لكل قطب من الأقطاب السياحية للامتياز التوجهات الإستراتيجية الخاصة به في إطار التنمية المستدامة وفي سياق ترقية مورد اقتصادي بديل عن المحروقات.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المتعاملين في القطاع السياحي كون هذا الأخير يتميز بالانفتاح والتنوع المستمر والمتجدد للأنشطة السياحية، وهو ما يتيح لهذه المؤسسات التواجد في هذا القطاع بأشكال مختلفة بما يتماشى وخصوصياتها خاصة تلك المتعلقة بالجانب التمويلي، والذي قد يمنعها من الاستثمار بشكل كفء في قطاعات ومجالات أخرى.

ونظرا لهذه الأهمية فقد قدمت السلطات الجزائرية مجموعة من التدابير والإجراءات تهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، وحظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإجراءات خاصة بها خاصة في الجانب المالي، ونذكر منها:[١٨]

- يتكفل صندوق دعم الاستثمارات والترقية ونوعية النشاطات السياحية، بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية؛
- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة ١٩ % في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة ٢٥ %؛
- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال والجنوب على التوالي من تخفيض بـ ٣ % و٤,٥ % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- أما عمليات تحديث المؤسسات السياحية و الفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال و ولايات الجنوب، في إطار "مخطط نوعية السياحية"، فتستفيد على التوالي من تخفيض بـ ٣ % و٤,٥ % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ١٠ سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحية والأسفار، و كذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

-الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني للأنشطة السياحية، الفندقية والحموية؛

-تطبيق النسبة المخفضة بـ ٧ % من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية ٣١ ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛

-من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب و الهضاب العليا، تستفيد عمليات منح الامتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية من تخفيض بنسبة تقدر على التوالي بـ ٥٠ % و٨٠ %.

وإلى جانب هذه التدابير المتعلقة بالاستثمار في القطاع السياحي، فقد تم سن تدابير أخرى تقدم تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجعها على الاستثمار، ويتعلق الأمر بتدابير دعم التمويل، النقطة الجوهرية التي لطالما شكلت عائقا يقف أمام فتح أبواب الاستثمار أمام هذه المؤسسات في كافة أوجهه وخاصة منها الاستثمار السياحي، ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:[١٩]

- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ففي حالة استحداث النشاط وتوسيعه، يتم منح التخفيضات على النحو التالي:

- الجزائر، وهران وعنابة: ٢٥,٠ %؛
- ولايات الجنوب والهضاب العليا: ٥,١ %؛
- الولايات الأخرى: ١ %.

- رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ٥٠ إلى ٢٥٠ مليون دينار؛

- إنشاء الصندوق الوطني للاستثمارات الذي زود برأسمال يقدر بـ ١٥٠ مليار دينار، يضم الضمان الممنوح من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، البنوك والمؤسسات المالية من أجل تغطية القروض الاستثمارية التي تمنحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يماثل ضمان الدولة؛

- إنشاء صناديق للاستثمارات على مستوى الولايات، تساهم في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها المقاولون الشباب؛

- إعفاء الحرفيين والمؤسسة المصغرة الخاضعين للقانون الجزائري من كفالة حسن التنفيذ، عندما يتدخلان في العمليات العمومية لترميم الأملاك الثقافية؛

- رفع المخصص المالي لصندوق الضمان للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من ٢٠ إلى ٤٠ مليار دينار؛
- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز:
  - ٢٥ % من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني دينار؛
  - ٢٠ % من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني دينار وتقل أو تساوي ٥ ملايين دينار.
- منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة ٢٢ % بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة في ولايات الجنوب والهضاب العليا؛
- قابلية القروض البنكية للاستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الاستثمارية، والمقدرة بـــ ٥٠ % من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاعات الفلاحة والري والصيد البحري والتي تقدر فيها هذه النسبة بـــ ٧٥ %، إذا كانت الاستثمارات التي ينجزها الشخص العاطل عن العمل أو المقاول تقع في مناطق خاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

٢- واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي الجزائري: إن التدابير سابقة الذكر والتي تهدف إلى دعم المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة في الجزائر، كان له أثر سنقوم بتحليله من خلال الجدول رقم (٧) الذي يفصل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.

الشكل (٢): تطور حصة القطاع السياحي في القيمة المضافة خارج المحروقات المنجزة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠:

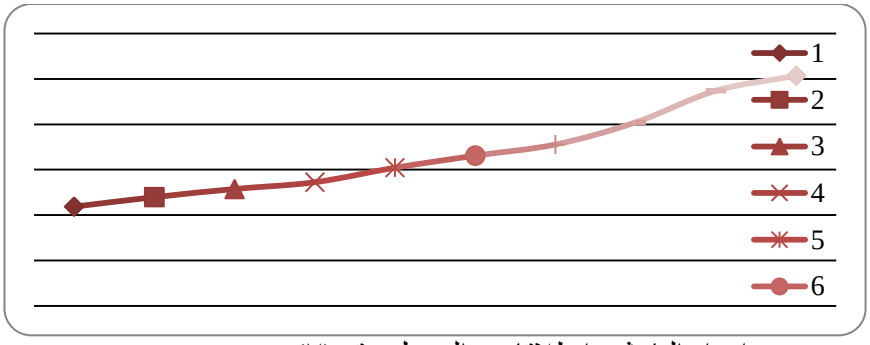

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من الجدول رقم (٧).

يبدو من خلال الشكل أعلاه تطور مساهمة القطاع السياحي ممثلا في قطاع الفندقة والإطعام، في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات والتي تم تحقيقها من قبل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، ما يدل على وجود اهتمام بترقية هذا القطاع ولو بشكل محدود، غير أن هذا التطور في نسبة مساهمة القطاع السياحي يبقى ضعيفا مقارنة ببقية القطاعات خاصة القطاعات الخدماتية التي تعتبر المجال الأول لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يبينه الجدول رقم (٧).

أما الشكل الموالي فيوضح تطور مساهمة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص في القطاع السياحي:

الشكل (٣): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص في القطاع السياحي للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠:

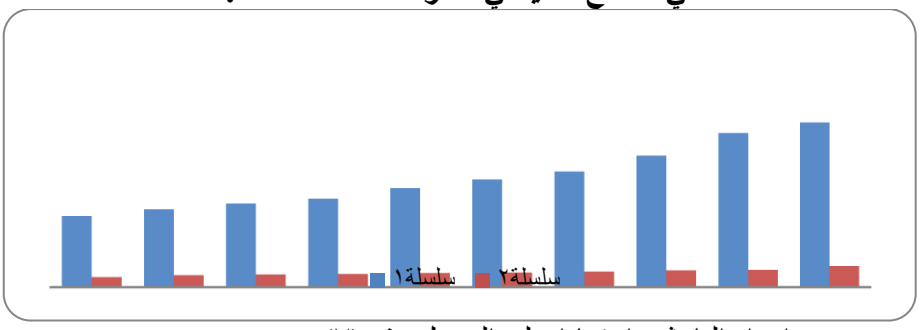

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (٧).

من خلال الشكل يبدو جليا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الخاص الأكثر مساهمة مقارنة بالقطاع العام، ويعود ذلك إلى السياسة الاقتصادية الوطنية القائمة على التحول نحو اقتصاد السوق وفتح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرة الفردية، وهو ما جعل القطاع العام يتراجع بشكل تدريجي أمام القطاع الخاص.

٣- تحديات استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي: بالرغم من الدور الكبير الذي ينبغي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام به في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وخلق تكامل بينها، إلا أن مساهمتها في القطاع السياحي تبقى محدودة، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم وجود إستراتيجية واضحة للقطاع السياحي في الجزائر وذلك بالرغم من وجود مخطط التهيئة السياحية الذي يهدف كما ذكرنا آنفا إلى تحقيق التنمية السياحية خصوصا في ظل الاعتماد على المحروقات كمورد رئيسي للمداخيل والعوائد المالية؛
- قصور الإطار التشريعي المنظم للعمل في القطاع السياحي بشكل عام، وعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع بشكل خاص؛
- غياب الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري وخاصة السياحة الداخلية التي من شأن الإقبال عليها أن ينشط الاستثمار فيها؛

- عدم تمكن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تجاوز العقبات الكثيرة التي تحول دون ترقيتها وزيادة قدرتها على توسيع مجالات تدخلها، ونذكر من جملة هذه العقبات التمويلية، العقبات الخاصة بالعقار المهني، البيروقراطية، المشاكل التسويقية وتلك المتعلقة بنقص العمالة المؤهلة في القطاع السياحي على وجه الخصوص.

- خاتمة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الرهانات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تشكل اليوم رافدا مهما يتميز بخصوصيات متعددة تجعلها قادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة التي تعرفها بيئة الأعمال على المستوى المحلي والدولي على حد السواء، ومجابهة التحديات التي تفرض عليها توسيع مجالات تدخلها وأنشطتها الاقتصادية، وهنا يتجلى القطاع السياحي كأحد القطاعات التي يمكن أن تبرز فيها وتقدم فيها أداء مميزا، يعتمد بالدرجة الأولى على حسن استغلال واستثمار مختلف عوامل الجذب السياحي التي يمكن تمييزها مع ترامي أطراف البعد القاري للجزائر.

غير أن هذا القطاع لا يؤدي بشكل كفء الدوار المنوطة به، وهذا راجع إلى قلة الاهتمام به مقارنة ببقية القطاعات الأخرى والتي قد لا تدر مداخيل تضاهي تلك التي ينتجها قطاع سياحي فعال منظم من الناحية التشريعية، متكامل مع بقية القطاعات الاقتصادية وقوي من الناحية الإعلامية وله قدرة على تجاوز مختلف العقبات التي قد تواجهه بفعل حساسيته الكبيرة لمختلف التغيرات والمستجدات.

يمكن القول في الأخير أن تجربة المرافقة المقاولاتية لا زالت في بدايتها في مجال عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن يجب تفعيل هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة وتفعيل القوانين السياسات المرسومة، بالإضافة إلى بعض التعديلات المتعلقة بالمحيط الاستثماري، فالتنمية الاقتصادية وتنمية روح المقاولة وإنشاء المؤسسات هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، كالثقافة، والنظام التعليمي وهيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لإنجاح هذا التوجه.

التوصيات: وبناءا على ذلك فهيئات المرافقة المقاولاتية ودعم إنشاء المشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تحضي بالكثير من الاهتمام لتفعيل دورها في ترقية ديناميكية إنشاء المشاريع، وذلك من خلال:

- التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر المرافقة، بهدف توجيه التنمية إلى القطاعات الأكثر أهمية؛
- وضع اتفاقيات مع مختلف الجامعات ومراكز التكوين المهني تهدف إلى تفعيل وسائل إعلام الوكالة في هذه المؤسسات؛

- العمل على تكوين أعوان هيئات المرافقة في مختلف مراحل مرافقة المؤسسات الصغيرة: الاستقبال مبادئ دراسات الجدوى وإنشاء المشاريع، الجانب الإداري وجانب التسيير المؤسسات؛
- العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المتدخلة في إنشاء المؤسسات والتنسيق والتكامل لتسهيل عملية إنشاء المؤسسات؛
- توجيه المشاريع الجديدة المنشأة، في مختلف الفروع حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها؛
- توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة، وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة كقنوات لتوزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات، وتشجيع التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة؛
- تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم المؤسسات الصغيرة وتوسيعها في كافة المناطق.
- العمل على تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية في وتسهيل الإجراءات مع البنوك؛
- إعادة النظر في نسبة القرض الممنوح بدون فائدة وفي معدلات الفائدة الممنوحة من طرف البنوك والعمل على منح القروض بدون فوائد؛
- تشكيل لجان محلية تظم ممثلين عن مختلف الفاعلين في عملية إنشاء المؤسسات على غرار مجلس التوجيه على مستوى المديرية العامة، لزيادة التنسيق وتسهيل إجراءات الإنشاء.

- الإحالات والمراجع :

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، ٢٠٠٩، ص ١٩.

[2] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٥.

[3] فرانك فاللاو، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا العمود الفقري للاقتصاد، ورقة بحثية منشورة في كتاب إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، مالكوم شاوف، ترجمة طارق عبد الباري، أمل محي الدين، سوزان عبد القادر ومحمد زكريا، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة- مصر، ٢٠٠٩، ص ١٢.

[4] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم ٠١-١٨، الجريدة الرسمية، العدد ٧٧، المؤرخة في ٢٠٠١/١٢/١٢، ص ٠٦.

[5] **voire;- DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David**, L'appui a la création d'entreprise ou d'activité**, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai,2002, p47-48.**

- sylvie sammut, l'accompagnement de la petite entreprise en création; entre autonomie, improvisation et créativité, **les éditions de l'ADREG, (http://www.editions-adreg.net),p14.**

[6]- سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة:أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر،عمان،الأردن،٢٠٠٥،ص٨٢.

[7] **D Régis, H Norbert, V David, Op Cit, p48.**

[8] عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، **حاضنات الأعمال(فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠١، ص١٠.

[9] **Catherine leger-jarniou,** quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire s'aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition**, communication au 4eme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat, paris, 24-25 novembre 2005.**

[10] **sylvie sammut,Op Cit, p23.**

[11] **Olivier CULLIERE,** DETERMINANTS INSTITUTIONNELS DE L'INTENSITE D'ACCOMPAGNEMENT A LA CREATION D'ENTREPRISE**, Colloque « Accompagnement des jeunes entreprises :**

entre darwinisme et assistanat », centre d'étude et de recherche sur les organisations et le management (CEROM), Montpellier– 26 mai 2005 – P2.

[12] **Olivier CULLIERE,Op.Cit, p2.**

[١٣] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،**المرافق**، نشرة إعلامية تصدرها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كل شهرين، رقم٠١، أوت٢٠٠٧.

[14]**- Philippe ALBERT, Michel BERNASCONI, Lynda GAYNOR,** LES INCUBATEURS : EMERGENCE D'UNE NOUVELLE INDUSTRIE, COMPARAISON DES ACTEURS ET DE LEURS STRATEGIES : France ~ Allemagne ~ Royaume Uni ~ Etats-Unis**, étude présente au (Ministère de l'Economie des Finances et de l'Industrie), frence, Avril 2002,p8-9.**

[15] **D Régis, H Norbert, V David, Op Cit, p38.**

[16] **D Régis, H Norbert, V David, Op Cit, p54.**

[17] **Aidli LAKEHAL, Les rôles des dépenses publiques dans les performances touristiques en Algérie, Colloque international : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université Sétif 1, 11-12 mars 2013, p 04.**

[١٨] تدابير الدعم حسب القطاع، قطاع السياحة، متوفر بتاريخ ٢٠٢٠/٠٥/٠٧ على الموقع الإلكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-par-secteurs-d-activites

[19] تدابير لدعم التمويل، متوفر بتاريخ ٢٠٢٠/٠٥/٠٧ على الموقع الإلكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises